

لا يزال تعافي الاقتصاد العالمي مستمرا، لكن زخمه السابق بات أضعف بعد أن تعثر من جراء الجائحة. فقد تسببت سلالة "دلتا" المتحورة سريعة الانتشار في ارتفاع الوفيات المسجلة عالميا من جراء مرض كوفيد-١٩ إلى قرابة خمسة ملايين حالة، واستثناء المخاطر الصحية، مما أعاق عودة الأوضاع إلى طبيعتها بصورة كاملة. وأفضى تفشي الجائحة بين حلقات وصل مهمة في سلاسل الإمداد العالمية إلى انقطاع الإمدادات لفترات أطول من المتوقع، الأمر الذي أدى إلى زيادة اشتعال التضخم في كثير من البلدان. وعلى وجه الإجمال، زادت المخاطر التي تهدد الآفاق الاقتصادية، وأصبحت المفاضلات بين السياسات أكثر تعقيدا.

ومقارنة بتنبؤاتنا في يوليو، خُفِّضت توقعاتنا للنمو العالمي في ٢٠٢١ بدرجة طفيفة إلى ٥,٩٪ وظلت تشير إلى معدل كلي قدره ٤,٩٪ دون تغيير في عام ٢٠٢٢. غير أن هذا التعديل الطفيف في المعدل الكلي يحجب وراءه تخفيضا كبيرا للتوقعات الخاصة ببعض البلدان، إذ إن الآفاق اشتدت قتامة في مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل بسبب تقادم ديناميكية الجائحة. ويعكس تخفيض التوقعات أيضا زيادة صعوبة الآفاق قصيرة الأجل في مجموعة الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى اضطرابات التوريد. وقد رُفعت التوقعات لبعض البلدان المصدرة للسلع الأولية على خلفية تصاعد أسعار هذه السلع، مما عوض جانبا من التغيرات المذكورة. ومن جانب آخر، أسفرت الاضطرابات ذات الصلة بالجائحة في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر عن تأخر سوق العمل في التعافي بفارق كبير عن تعافي الناتج في معظم البلدان.

ويظل التباعد الخطير في الآفاق الاقتصادية بين البلدان مصدرا رئيسيا للقلق. فالتوقعات تشير إلى أن الناتج الكلي لمجموعة الاقتصادات المتقدمة سيعود في عام ٢٠٢٢ إلى مساره الاتجاهي السابق على الجائحة ويتجاوزه بنسبة ٠,٩٪ في ٢٠٢٤. وعلى العكس من ذلك، تشير التوقعات إلى أن الناتج الكلي لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (ما عدا الصين) في عام ٢٠٢٤ سيظل أقل من تنبؤات ما قبل الجائحة بنسبة ٥,٥٪، مما يسفر عن انتكاسة أكبر في جهود تحسين مستوياتها المعيشية.

وترجع هذه المسارات الاقتصادية المتباعدة إلى التفاوتات الكبيرة في إمكانية الحصول على اللقاحات وفي الدعم المقدم من السياسات. فبينما حصل حوالي ٦٠٪ من سكان الاقتصادات المتقدمة على جرعات اللقاح الكاملة وبعضهم الآن بصدد الحصول على جرعات مُعززة، لا يزال حوالي ٩٦٪ من سكان البلدان منخفضة الدخل دون تطعيم. وإزاء تشديد أوضاع

التمويل وزيادة مخاطر انفلات توقعات التضخم عن ركيبتها المستهدفة، تعمل الاقتصادات الصاعدة والنامية على التعجيل بسحب الدعم المقدم من السياسات رغم زيادة ما تشهده من قصور في الناتج.

وتفرض انقطاعات الإمداد تحدياً آخر أمام السياسات. فمن ناحية، أسفر تفشي الجائحة واضطرابات الأحوال الجوية عن نقص مدخلات الإنتاج الرئيسية وتخفيض نشاط الصناعات التحويلية في عدة بلدان. ومن ناحية أخرى، فإن هذا النقص في الإمدادات، إلى جانب إطلاق الطلب المكبوح وانتعاش أسعار السلع الأولية، تسببت كلها في ارتفاع تضخم أسعار المستهلكين بسرعة وذلك، على سبيل المثال، في الولايات المتحدة وألمانيا وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وجاءت أعلى مستويات الارتفاع في أسعار الأغذية في البلدان منخفضة الدخل حيث توجد مستويات انعدام الأمن الغذائي الأكثر حدة على الإطلاق، مما ألقى مزيداً من الأعباء على كاهل الأسر الأفقر وزاد من مخاطر القلاقل الاجتماعية.

ويلقي عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي الضوء على تحدٍ آخر أمام السياسة النقدية يتمثل في زيادة المخاطرة في الأسواق المالية وتزايد أوجه الهشاشة في قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية.

ويتمثل أحد العوامل المشتركة الرئيسية وراء هذه التحديات المعقدة في أن المجتمع العالمي لا يزال واقفاً في قبضة الجائحة. ومن ثم، فإن ما يأتي على رأس أولويات السياسات هو تطعيم أعداد كافية من السكان في كل بلد والحيولة دون ظهور مزيد من السلالات المتحورة الخبيثة من الفيروس. وكما يشرح الفصل الأول، فسوف يقتضي ذلك وفاء بلدان مجموعة السبعة ومجموعة العشرين بتعهداتها الحالية والتبرع باللقاحات، والتنسيق مع المصنعين لإعطاء الأولوية في توصيل اللقاحات لألية "كوفاكس" على المدى القصير، ورفع القيود التجارية التي تعوق تدفق اللقاحات والمواد الداخلة في تصنيعها. وفي الوقت نفسه، سيؤدي سد الفجوة المتبقية في المنح والبالغة ٢٠ مليار دولار لتمويل اختبارات الكشف عن الإصابة والعلاجات والترصد الجينومي إلى إنقاذ الأرواح الآن وضمان أن تظل اللقاحات ملائمة للغرض منها. وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي لمصنعي اللقاحات والبلدان مرتفعة الدخل أن تدعم التوسع في إنتاج لقاحات كوفيد-١٩ على المستوى الإقليمي في البلدان النامية من خلال التمويل وحلول نقل التكنولوجيا.

وبينما يمثل تخفيض احتمالية طول أمد الجائحة أولوية عاجلة على مستوى العالم، فإن هناك أولوية ملحة أخرى تتمثل في ضرورة إبطاء معدل الارتفاع في درجات الحرارة العالمية لاحتواء الآثار الصحية والاقتصادية السلبية المتزايدة من جراء تغير المناخ. وكما يورد الفصل الأول بالتفصيل، يتعين تقديم تعهدات ملموسة أقوى أمام مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن تغير المناخ (COP26). ويمكن المساعدة على دفع التحول في مجال الطاقة بطريقة عادلة من خلال وضع استراتيجية للسياسات تشمل حداً أدنى دولياً لسعر الكربون وتعديله حسب ظروف كل بلد، وإعطاء دفعة لدعم الاستثمارات العامة

والبحوث الخضراء، فضلا على التحويلات التعويضية الموجهة للأسر. وبنفس القدر من الأهمية، يتعين على البلدان المتقدمة الوفاء بالوعد التي قطعتها مسبقا بتعبئة ١٠٠ مليار دولار سنويا لتمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ في البلدان النامية. وتهدد الجائحة وتغير المناخ بتفاقم التباعد الاقتصادي بين اقتصادات العالم. ويمكن المساعدة على تقليص هذا التباعد بتضافر الجهود متعددة الأطراف لضمان توفير سيولة دولية كافية للاقتصادات المكبلة بقيود على السيولة، والتعجيل بتنفيذ الإطار المشترك لمجموعة العشرين المعني بإعادة هيكلة الديون التي يتعذر الاستمرار في تحملها. وبالبناء على التوزيع التاريخي لمخصصات من حقوق السحب الخاصة بقيمة ٦٥٠ مليار دولار، يدعو صندوق النقد الدولي البلدان ذات المراكز الخارجية القوية إلى توجيه مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة نحو الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر على أساس طوعي. وإضافة إلى ذلك، يبحث الصندوق حاليا تأسيس صندوق استثماري للاستثمار في النمو المستدام. وطويل الأجل لدعم استثمار البلدان في النمو المستدام.

وعلى المستوى الوطني، ينبغي معايرة مزيج السياسات الكلية تبعا لظروف الجائحة في كل بلد وأوضاعه الاقتصادية المحلية، بهدف توفير الحد الأقصى الممكن من فرص العمل المستدامة مع حماية مصداقية أطر السياسات. ومع زيادة ضيق الحيز المالي في كثير من الاقتصادات، ينبغي أن يظل الإنفاق على الرعاية الصحية على رأس الأولويات، بينما يتعين تحري مزيد من الدقة في توجيه الإمدادات الحيوية والتحويلات، وتعزيزها من خلال إعادة التدريب ودعم عمليات إعادة التوزيع. وفي ظل تحسن النتائج الصحية، يمكن أن ينصب تركيز السياسات بشكل متزايد على الأهداف الهيكلية طويلة المدى. ويوضح التحليل في الفصل الثالث أن الاستثمار في البحوث الأساسية يمكن أن يحقق منافع بعيدة المدى من خلال نمو الإنتاجية بوتيرة أسرع، ويلقي الضوء على أهمية التشجيع على حرية تدفق الأفكار والتعاون العلمي عبر الحدود.

وفي ظل ارتفاع الديون إلى مستويات قياسية، ينبغي أن تكون كل المبادرات مترسخة في أطر متوسطة الأجل تحظى بالمصداقية، وتدعمها إجراءات قابلة للتنفيذ على صعيد الإيرادات والنفقات. ويبرهن عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي على أن هذه المصداقية يمكن أن تقلل تكاليف التمويل التي تتحملها البلدان وأن توسع الحيز المالي على المدى القصير.

وسيتعين على السياسة النقدية أن تحقق توازنا دقيقا بين معالجة التضخم والمخاطر المالية ودعم التعافي الاقتصادي. ففي سياق من عدم اليقين المرتفع، ترجّح توقعاتنا عودة التضخم الكلي بحلول منتصف عام ٢٠٢٢ إلى مستويات ما قبل الجائحة في مجموعة الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية. غير أن هناك قدرا كبيرا من عدم التجانس بين البلدان، إذ يُحتمل تجاوز النتائج المتوقعة في بعضها، كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة

والاقتصادات النامية. وبينما يمكن للسياسة النقدية عموماً أن تغض الطرف عن الزيادات المؤقتة في معدلات التضخم، فإن البنوك المركزية ينبغي أن تكون مستعدة لاتخاذ إجراء سريع إذا أصبحت مخاطر تصاعد التوقعات التضخمية أقرب إلى الواقع الملموس في هذا الدرب غير المطروق نحو التعافي. وينبغي للبنوك المركزية أن تضع إجراءات للطوارئ، وتعلن محدّدات تطبيقها، وتعمل وفقاً لما أعلنته بشأنها.

وبوجه أعم، يمكن أن يؤدي الوضوح والإجراءات المنسقة إلى إنجاز الكثير في تجنب التطورات غير المواتية على مستوى السياسات والتي تقضي بدورها إلى اضطراب الأسواق المالية وحدثت انتكاسة في التعافي العالمي - وهي تتراوح بين عدم رفع الحد الأقصى للدين في الوقت المناسب في الولايات المتحدة، وإعادة هيكلة الدين على نحو غير منظم في قطاع العقارات في الصين، وتصعيد التوترات التجارية والتكنولوجية عبر الحدود.

ويتضح جلياً من التطورات الأخيرة أننا جميعاً في قارب واحد وأن الجائحة لن تنتهي في أي مكان حتى تنتهي في كل مكان. فإذا قُدر لتأثير كوفيد-19 أن يمتد إلى الأجل المتوسط، فمن شأنه أن يخفض إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار تراكمي قدره ٥,٣ تريليون دولار على مدار الخمس سنوات القادمة مقارنةً بتوقعاتنا الحالية. ولا يجب أن يكون الأمر كذلك بالضرورة. فيجب على المجتمع العالمي أن يكتف جهوده لضمان حصول كل بلد على اللقاحات على أساس عادل، والتغلب على التردد في أخذ اللقاح عند توافر قدر كافٍ من الإمدادات، وضمان تحقيق آفاق اقتصادية أفضل للجميع.

غيتا غوبيناث

المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث

لا يزال التعافي الاقتصادي العالمي جارياً، بينما تمر الجائحة بموجة عدوى جديدة. وتبدو التصدعات التي أحدثها مرض كوفيد-19 أكثر ديمومة - فمن المتوقع أن تترك مظاهر التباعد قصيرة الأجل بصمات دائمة على الأداء متوسط الأجل. وتمثل إتاحة اللقاحات والدعم المبكر من السياسات المحركين الأساسيين وراء الفجوات. وقد زاد عدم اليقين بشأن مدى السرعة الممكنة في التغلب على الجائحة نتيجة لسرعة انتشار سلالة "دلتا" ومخاطر ظهور سلالات متحورة جديدة. وزادت صعوبة الاختيار بين بدائل السياسات نظراً لما يواجه هذا الاختيار من تحديات متعددة الأبعاد - ضعف نمو الوظائف، وارتفاع معدلات التضخم، وانعدام الأمن الغذائي، وانتكاسة عملية تراكم رأس المال البشري، وتغير المناخ - مع محدودية الحيز المتاح للتصرف.

التنبؤات: من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره 5,9% في 2021 و 4,9% في 2022 (أي أقل بمقدار 0,1 نقطة مئوية في 2021 مما ورد في توقعات عدد يوليو 2021 من تقرير *مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي*). ويعكس تخفيض التوقعات لعام 2021 الخفض المتعلق بالاقتصادات المتقدمة - والذي يرجع جزئياً إلى الانقطاعات في سلاسل الإمداد - وكذلك البلدان النامية منخفضة الدخل، الأمر الذي يرجع في معظمه إلى تقادم ديناميكية الجائحة. ويتوازن هذا التخفيض جزئياً في مقابل تحسن الآفاق قصيرة المدى في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية. ومن المتوقع بشكل عام أن يظل توظيف العمالة متأخراً عن تعافي الناتج.

وفيما بعد عام 2022، يُتوقع تراجع النمو العالمي إلى حوالي 3,3% على المدى المتوسط. وتشير التنبؤات إلى أن ناتج الاقتصادات المتقدمة سيتجاوز التوقعات متوسطة المدى لما قبل الجائحة - مما يعكس في معظمه توقعات استمرار الدعم الكبير من السياسات في الولايات المتحدة والذي يشمل تدابير لزيادة الناتج الممكن. وعلى العكس من ذلك، يُتوقع استمرار خسائر الناتج في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب الوتيرة الأبطأ في نشر اللقاحات ودعم السياسات الأقل بوجه عام مقارنة بالوضع في الاقتصادات المتقدمة.

وقد ارتفعت معدلات التضخم الكلي بسرعة في الولايات المتحدة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويرجع ارتفاع التضخم في معظم الحالات إلى ما نتج عن الجائحة من عدم اتساق بين العرض والطلب، وارتفاع أسعار السلع الأولية مقارنة بأساسها المنخفض منذ عام مضى. وكما يناقش الفصلان الأول والثاني، يُتوقع، في معظم الحالات، انحسار ضغوط الأسعار في عام 2022. وفي بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُتوقع استمرار ضغوط الأسعار بسبب ارتفاع أسعار الأغذية، والآثار المتأخرة لارتفاع أسعار النفط، وانخفاض أسعار الصرف الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة. غير أن آفاق التضخم يخيم عليها قدر كبير من عدم اليقين - ينبع في الأساس من مسار الجائحة، ومدة انقطاعات الإمداد، وكيفية تطور توقعات التضخم في هذه البيئة.

وبوجه عام، فإن ميزان المخاطر التي تواجه النمو مائل في اتجاه التطورات المعاكسة. والمصدر الرئيسي للقلق هو احتمال ظهور متحورات لفيروس SARS-CoV-2 (فيروس كورونا ٢ المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) قبل نشر اللقاحات على نطاق واسع.

وتتميل مخاطر التضخم في اتجاه تجاوز النتائج للتوقعات ويمكن أن تتحقق إذا استمرت أوجه عدم الاتساق بين العرض والطلب الناجمة عن الجائحة لفترة أطول من المتوقعة (بما في ذلك إذا كان الضرر الذي لحق بإمكانات الإمداد أسوأ من المتوقع)، مما يؤدي إلى إطالة أمد الضغوط السعرية وارتفاع توقعات التضخم التي تدفع إلى استعادة الأوضاع النقدية العادية بسرعة أكبر من المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة (راجع أيضا عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

وتظل الجهود متعددة الأطراف للتعبيل بإتاحة اللقاحات على مستوى العالم، وتوفير السيولة وتخفيف أعباء الديون عن الاقتصادات التي تعاني من قيود مالية، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، كلها عوامل ضرورية. ولا يزال الإسراع بتطعيم سكان العالم في طليعة أولويات السياسات، مع مواصلة الدفع إلى إجراء الاختبارات والاستثمار في العلاجات على نطاق واسع. وسيسهم ذلك في إنقاذ ملايين الأرواح، ويساعد على منع ظهور سلالات جديدة، ويعجل التعافي الاقتصادي العالمي. ووفقا للمناقشة الواردة في الفصل الأول، طرح الصندوق اقتراحا يحدد خطوات ملموسة وفعالة لتكثيف لتطعيم ٤٠٪ على الأقل من السكان في كل بلد بنهاية عام ٢٠٢١ و ٧٠٪ بحلول منتصف ٢٠٢٢^١ ومن الضروري كذلك ضمان أن توصل البلدان التي تعاني من قيود مالية الإنفاق الضروري وأن تفي في الوقت نفسه بالتزاماتها الأخرى. وقد أتيح مصدر للسيولة الدولية المطلوبة بشدة من خلال الخطوة التي اتخذها الصندوق مؤخرا بإجراء توزيع عام لمخصصات من حقوق السحب الخاصة تعادل قيمتها ٦٥٠ مليار دولار. وإضافة إلى ذلك، فمن الضروري أن نضاعف جهودنا لكبح انبعاثات غازات الاحتباس الحراري - إذ لا تكفي الإجراءات والتعهدات الحالية للحيلولة دون الارتفاع الخطير في درجات حرارة كوكبنا. وينبغي أيضا أن يقوم المجتمع الدولي بتسوية التوترات التجارية وإلغاء القيود التجارية التي طُبِّقَت في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وتقوية النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على قواعد، وإتمام اتفاق حول الحد الأدنى العالمي لضرائب الشركات الذي يوقف التسابق إلى القاع ويساعد على تعزيز الموارد لتمويل الاستثمارات العامة الحيوية.

^١ التغطية البالغة ٧٠٪ المستهدف تحقيقها بحلول منتصف عام ٢٠٢٢ ترجع إلى الضرورات الصحية والاقتصادية المتمثلة في وقف الجائحة في أسرع وقت ممكن. وهذه النسبة أعلى من تلك التي كانت مقترحة في الأصل وهي ٦٠٪ في منتصف ٢٠٢٢ نظرا لظهور مزيد من السلالات المتحورة المعدية. ويتسق هذا الهدف المعدل مع سيناريو التطورات المعاكسة المتصور في الاقتراح الأصلي الذي طرحه خبراء الصندوق بتوفير ٥٠ مليار دولار صُرِّفَت في مايو ٢٠٢١، وحُصِّصَت بموجبه مليار جرعة/إضافية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط - كما تتسق مع تحديث استراتيجية التطعيم العالمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وقد يتعين تعديل الأهداف الوطنية بناء على الخصائص الديمغرافية لأعمار السكان والتطورات على صعيد السياسات.

وعلى المستوى الوطني، ينبغي الاستمرار في تصميم مزيج السياسات على نحو يتسق مع أوضاع الجائحة والظروف الاقتصادية المحلية، بهدف توفير أقصى حد من فرص العمل المستدامة مع حماية مصداقية أطر السياسات.

• **سياسة المالية العامة:** ستتوقف هذه الضرورات على مرحلة الجائحة (راجع أيضا عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي). ويظل الإنفاق المرتبط بالرعاية الصحية في طليعة الأولويات. وما دامت الجائحة مستمرة والحيز المالي محدودا في بعض البلدان، سيتعين تحري المزيد من الدقة في توجيه الإمدادات الحيوية والتحويلات إلى الفئات الأشد تأثرا وإتاحة إمكانية إعادة التدريب ودعم عمليات إعادة التوزيع. ومتى سمحت المقاييس الصحية، ينبغي تحويل التركيز نحو إجراءات تأمين التعافي والاستثمار في الأهداف الهيكلية الأطول أمدا. وينبغي أن تشكل المبادرات جزءا من الأطر متوسطة الأجل مع اتخاذ إجراءات موثوقة على جانبي الإيرادات والنفقات تضمن استدامة القدرة على تحمل الدين.

• **السياسة النقدية:** رغم أن البنوك المركزية يمكن أن تغض الطرف عموما عن الضغوط التضخمية المؤقتة وتتجنب تشديد سياستها حتى تتضح ديناميكية الأسعار الأساسية، ينبغي لها أن تكون مستعدة لاتخاذ إجراء سريع إذا تعزز التعافي بوتيرة أسرع من المتوقعة أو أصبحت المخاطر من ارتفاع توقعات التضخم واقعا ملموسا. وفي البيئات التي يرتفع فيها التضخم وسط أجواء من استمرار ضعف معدلات التوظيف وتحقق مخاطر انفلات التوقعات عن ركيزتها، قد يتعين تشديد السياسة النقدية للتغلب على الضغوط السعيرية، حتى وإن كان ذلك سيؤخر تعافي فرص العمل. والحل البديل وهو الانتظار إلى حين تحقيق نتائج أقوى في توظيف العمالة قد يفضي إلى ارتفاع معدلات التضخم على نحو محقق لذاته، مما يضعف مصداقية إطار السياسات ويخلق مزيدا من عدم اليقين. وأي دوامة من الشكوك يمكنها أن تضعف الاستثمارات الخاصة وتؤدي تحديدا إلى إبطاء تعافي الوظائف الذي تسعى البنوك المركزية إلى تجنبه عن طريق مقاومة تشديد السياسة النقدية. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تظل السياسة النقدية تيسيرية عندما تكون الضغوط التضخمية قيد الاحتواء، وتوقعات التضخم لا تزال دون المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي، ولا تزال هناك طاقة معطلة في سوق العمل. وهذا الوضع غير المسبوق يسبغ أهمية أكبر من ذي قبل على الشفافية والوضوح في التواصل حول آفاق السياسة النقدية.

• **الإعداد لاقْتصاد ما بعد الجائحة:** أخيرا، من الأهمية بمكان التعامل مع التحديات التي تواجه اقتصاد ما بعد الجائحة؛ أي عكس مسار الانتكاسة في عملية تراكم رأس المال البشري من جراء الجائحة، وتيسير فرص النمو الجديدة ذات الصلة بالتكنولوجيا الخضراء والرقمنة، والحد من عدم المساواة، وضمان استدامة الموارد العامة. ويبحث الفصل الثالث من التقرير أحد أبعاد جدول الأعمال المذكور بشأن السياسات - وهو أهمية الاستثمار في البحوث الأساسية لحفز نمو الإنتاجية.